

خلاصة التقرير حول المقاصة برسم سنة 2014

سجلت الاسواق العالمية للمواد الاولية خلال السنوات الاخيرة تحولات هيكلية وعميقة كانت لها الاثر على تقلبات اسعار المنتجات النفطية و الفلاحية. فقد سجلت اسعار النفط الخام و غاز البوطان خلال السنوات 2002-2012 ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت على التوالي من 25 إلى 112 دولار للبرميل و من 248 إلى 896 دولار للطن أي ارتفاعات تتاهز بـ 348% و 261%.



و منه عرفت نفقات المقاصة ارتفاعا هاما تحت التأثير المزدوج لارتفاع أسعارها في السوق العالمية و ارتفاع الاستهلاك في السوق الداخلية و ذلك، رغم مراجعات الأسعار المفعلة منذ سنة 2004 مما كان له تأثير سلبي على توازنات المالية العامة و اتساع العجز المالي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 7,3% خلال هذه السنة مقابل 2,2% خلال سنة 2009.



و بالمثل بالنسبة للمواد الغذائية خاصة السكر و القمح الين فقد عرفت الاسعار في السوق الدولية ارتفاعا هاما حيث انتقلت اتبعا من متوسطات 376 و 304 دولار للطن في سنة 2008 إلى 578 و 310 دولار للطن خلال سنة 2012، ومنه فقد تعدت نفقة المقاصة 8 مليار درهم سنة 2012.

لمواكبة هذه المستويات الجد مرتفعة و تقليص احتمال تجاوز الاعتمادات المتاحة لهذا الغرض في اطار قانون المالية، فقد تم تفعيل نظام المقايسة الجزئية ابتداء من 16 سبتمبر 2013 بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 13-69-3 بتاريخ 19 اغسطس 2013، ويرتكز هذا النظام على ما يلي:

- ü مواصلة دعم الدولة للقدرة الشرائية للمواطنين و القطاعات الانتاجية عبر تحمل الميزانية العامة لجزء كبير من ارتفاع أسعار بعض المواد النفطية في السوق الدولية بالنسبة (للبنزين، الغزوال والفيول2)، و كل الارتفاعات بالنسبة لغاز البوطان و الفيول المخصص للإنتاج الكهربائي
- ü حصر الدعم الموجه للمواد المعنية بالمقايسة في مستوى فرضيات قانون المالية وذلك للتحكم في مستوى التكلفة المالية للدعم في حدود الاعتمادات المرصودة و عدم اللجوء لفتح اعتمادات إضافية خلال السنة لتفادي تفاقم العجز المالي؛
- ü اتخاذ تدابير مواكبة لنظام المقايسة الجزئية : تغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات القوية لسعر الغازوال من أجل الإبقاء على الارتفاع السعر الداخلي عند الاستهلاك في مستوى أقصى ودعم بعض المهنيين قطاع النقل

ونتيجة تفعيل هذا النظام في 16 سبتمبر 2013 فقد عرفت اسعار البنزين، الغزوال والفيول2 التطورات التالية:



بالنسبة لسنة 2014 بلغت الاعتمادات المخصصة للمقاصة في إطار مشروع قانون المالية 2014 ما يناهز 41,65 مليار درهم تضم 6,65 مليار درهم لتصفية متأخرات المقاصة برسم السنة الماضية و 35 مليار درهم من الاعتمادات الجديدة تتضمن 28 مليار برسم المواد النفطية و 5 مليار درهم برسم المواد الغذائية و 2 مليار درهم للتدابير المصاحبة لنظام المقايسة.

يتبين من خلال أهمية الاعتمادات المرصودة لنفقات المقاصة خلال سنة 2014، سعي الحكومة لمواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين ومواكبة الإجراءات لتفعيل نظام المقايسة النسبية لأسعار المحروقات خلال سنة 2014.

وسيتم تفعيل اجراءات جديدة برسم سنة 2014 بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3.01.14 بتاريخ 15 يناير 2014 و القرار المشترك لوزير الاقتصاد و المالية و وزير الطاقة و المعادن و الماء و البيئة و الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة و الحكامة رقم 31.14 بتاريخ 15 يناير 2014 و اللذان يقتضيان ما يلي:

بالنسبة للغاز وال: مراجعة سعر الغاز وال يوم 16 من كل شهر، بالارتفاع أو الانخفاض، على أساس أسعار التكرير المحسوبة وفق المتوسط المتحرك للشهرين الأخيرين، و وفقا لعناصر بنية الأسعار و مراجع السوق الدولية للمواد النفطية. و ذلك كلما فاق وقع التخيرات على أسعار البيع نسبة % 2,5. يحدد الدعم الاحادي الموجه لفائدة الغاز وال بالنسبة لسنة 2014 كما هو مبين في الجدول التالي :

الدعم الاحادي بالدرهم للتر	الفترة
2,1	16 يناير 2014
1,70	16 ابريل 2014
1,25	16 يوليو 2014
0,80	16 اكتوبر 2014

بالنسبة للبنزين والفيول : مراجعة اسعار البنزين والفيول كل يوم 1 و 16 من كل شهر وفقا لعناصر بنية الأسعار و مراجع السوق الدولية للمواد النفطية. هذه المواد ستخضع ابتداءا من 1 فبراير الى مبدا نظام المقايسة الكلية.

بينما المواد الاخرى، غاز البوطان و الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء و المواد الغذائية خاصة السكر و الدقيق الوطني للقمح اللين فستستمر بالاستفادة من دعم الدولة.